الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 March 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٩ من جدول الأعمال

النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات

تقرير لجنة الخبراء عن اجتماعها الرابع والأربعين

مقدمة

١- عُقد الاجتماع الرابع والأربعون للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مدينة طنجة، المغرب، في شكل يمزج بين المشاركة حضوريًّا وعبر الإنترنت، وذلك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦.

الجزء الأول

أولاً- افتتاح الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الخبراء والدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا,

٣- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، منظمة

A.26-00264 (A)

الأمم المتحدة للطفولة، إدارة الأمم المتحدة للاستراتيجيات والسياسات الإدارية والامتثال، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية.

٤- وحضر مراقب عن الدولة التالية العضو في الأمم المتحدة: بنغلاديش.

٥- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية من أجل التنمية، بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، مفوضية الاتحاد الأفريقي، البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، السلطة الدولية لقاع البحار، شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، معهد غرب أفريقيا النقدي.

٦- وكانت الجماعة الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

٧- وحضر مراقبون عن الكيانات التالية:*

باء- البيانات الافتتاحية

٨- ترأس الجلسة الافتتاحيةَ السيد محمد طارق بشير، مدير الخزينة والتمويل الخارجي في وزارة والاقتصاد والمالية بالمغرب، رئيس مكتب للجنة الخبراء المنتهية ولايته.

٩- وألقى كلماتٍ افتتاحيةً كل من نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بدعم البرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة ماما كايتا، والسيد بشير نيابة عن وزيرة الاقتصاد والمالية، السيدة نادية فتاح.

١٠- وقد شدد السيد بشير في كلمته الافتتاحية على أن الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعاني من ضعف هيكلي وتعتمد على واردات المواد الخام والسلع الوسيطة، رغم انتعاش الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بنسبة ٤ في المئة في عام ٢٠٢٥. وقال إن أفريقيا تحتاج إلى ترسيخ المكاسب التي حققتها مؤخرا، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات الرأسمالية، مع معالجة أوجه الضعف الهيكلية المستمرة في الوقت نفسه، لا سيما عدم الاستفادة الكاملة من شبابها. وأضاف أن النمو مدفوعٌ إلى حد كبير بتراكم رأس المال والعمالة، وليس بمكاسب في الإنتاجية، وهو ما يعكس جزئيًّا محدودية كفاءة الاستثمار العام. وأكد المتحدث أن الابتكار يظل المحرك الرئيسي للاقتصادات الحديثة، ولكن في ظل تزايد حالة عدم اليقين، يعد توافر بيانات موثوقة

* Abdelmalek Essaâdi University, Addis Ababa University, Alliance of African Multilateral Financial Institutions, Financial Sector Deepening Africa, Gates Foundation, Global Integrated Management Consulting, Islamic Development Bank, Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, National Institute for Employment and Vocational Training of Angola, National School of Commerce and Management of Tangier, Pan-African Youth Union, Policy Centre for the New South, Port Management Association of Eastern and Southern Africa, Poste Maroc for the Tanger-Tétouan-Al Hoceïma Region, Tanger-Tétouan-Al Hoceïma Regional Centre for Investment, secretariat of the Lobito Corridor Transit Transport Facilitation Agency, Susan Thompson Buffett Foundation, Trans Kalahari Corridor Secretariat.

وشفافة أمرا ضروريا للتخطيط الاستراتيجي الفعال. وتنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانات كبيرة لتعزيز الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات المرتفعة، ودعم التكامل الأفريقي في مجالات التجارة والبحث والتطوير. واختتم حديثه بالقول إن هناك حاجة ملحّة إلى تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية.

١١- وأشارت السيدة كايتا في كلمتها الافتتاحية إلى أن موضوع الدورة يأتي في الوقت المناسب، ويتيح فرصة لدراسة السبل التي يمكن للتكنولوجيات الرائدة أن تحقق بها النمو والتحول الهيكلي في أفريقيا من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية. وقالت إن هذه التكنولوجيات قادرة على إيجاد ملايين الوظائف، والحد من الفقر، وزيادة الكفاءة، ودعم التكيف مع تغير المناخ، لا سيما في مجال الزراعة. وأشارت إلى أن أفريقيا متخلفة عن المناطق الأخرى في مجال اعتماد التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنسبة ٥,٦ في المئة فقط في النمو الاقتصادي للقارة، كما تظلّ سوق التكنولوجيا الحيوية فيها، التي كان يُتوقع أن تبلغ قيمتها ١٣٨,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، متواضعةً مقارنةً بالسوق العالمية للتكنولوجيا الحيوية، التي كان من المتوقع أن تبلغ ١,٣٨ تريليون دولار خلال الفترة نفسها. وأكدت السيدة كايتا أن أفريقيا تحتاج إلى أن تجعل اكتساب السكان مهاراتٍ رقميةً على رأس اولوياتها، وإلى أن تحظى بقيادة وطنية ملتزمة في مجال التكنولوجيات المتقدمة، وأنه ينبغي تمكين الأعمال غير الرسمية والمؤسسات الصغيرة من الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة من خلال توفير التمويل الكافي. ويمكن أن يسهم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ومنها مراكز البيانات، وإنشاء مراكز التميز، في دعم نشر التكنولوجيا، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي. وقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة واستراتيجية للاستفادة من البيانات والتكنولوجيات المتقدمة في سبيل تحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا.

١٢- ونيابة عن السيدة فتاح، سلط السيد بشير الضوء على الجهود التي يبذلها المغرب للتشجيع على الابتكار والاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة، على النحو الذي جاءت به الحكومة في الاستراتيجية الوطنية 'المغرب الرقمي ٢٠٣٠'. وقال إن تلك الجهود تشمل توسيع البنية التحتية الرقمية عالية السرعة واتخاذ تدابير لتسهيل الاستثمار في القطاعات التكنولوجية. وأشار السيد بشير إلى أن التكنولوجيات الحديثة تُحدث تحولات في جميع جوانب المجتمع. وأكد أن البلدان الأفريقية في حاجة إلى إعادة النظر في نماذجها الاقتصادية، التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، وأنه بات من الضروري تعزيز التضامن لتجميع موارد القارة وتحقيق أقصى استفادة من تلك التكنولوجيات.

١٣- وفي ختام الجلسة الافتتاحية، رفع ممثلو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة المغرب الستار عن طابع تذكاري بمناسبة مرور ستة وستين عاما على انعقاد الدورة الثانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي عُقدت هي الأخرى في طنجة.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٤- انتخبت لجنةُ الخبراء بالإجماع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التالية أسماؤهم لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس:	الكاميرون
النائب الأول للرئيس:	سيراليون
النائب الثاني للرئيس:	كينيا
النائب الثالث للرئيس:	زامبيا
المقرر:	المغرب

١٥- وعقب بيان قبول أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، السيد إيفانغون دانيال يانيك، رئيس قسم التكامل الاقتصادي في وسط أفريقيا بوزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، أقرت اللجنة برنامج العمل وجدول الأعمال التالي بدون تعديلات، استنادا إلى برنامج العمل المؤقت (E/ECA/COE/44/3/Rev.1) وجدول الأعمال المؤقت (E/ECA/COE/44/1/Rev.1)، اللذين جرى تعميمهما:

١- افتتاح الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الخبراء والدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٥- عرض عن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦- القضايا النظامية:

(أ) تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦؛

(ب) تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ج) تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الحادية عشرة وأنشطة المتابعة؛

(د) تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(هـ) الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٧؛

(و) التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ز) تقرير عن تنفيذ برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤؛

(ح) برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا.

٧- موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكان انعقادها وموضوعها.

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات

١٠- اختتام الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الخبراء.

الجزء الثاني

سرد الوقائع

ثالثا- نظرة عامة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٦- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل عن الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا (E/ECA/COE/44/4). وأشار التقرير، الذي أُعد قبل التصعيد الأخير في النزاعات على الصعيد العالمي، إلى أنه من المتوقع أن يبلغ

النمو الاقتصادي في أفريقيا ٤ في المئة في عام ٢٠٢٦، مدعومًا بالاستثمارات العامة والإصلاحات المالية وتخفيف الضغوط التضخمية. ورغم أن النمو أثبت قدرته على الصمود، لكنه لا يزال دون المستويات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن ينخفض العجز المالي ونسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا، وهو ما يعكس استمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة، رغم أن التزامات خدمة الديون تظل مرتفعة وتستمر في تثبيط الإنفاق على التنمية. وقد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث تم اعتماد البروتوكولات الأساسية، وصدّقت ٤٨ دولة طرفا على الاتفاق. ورغم ارتفاع إجمالي الصادرات الأفريقية، تظل التجارة البينية الأفريقية راكدة عند حوالي سدس إجمالي الصادرات العالمية، وهو دليل واضح على الحاجة الملحة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. واستمرت مخاطر تدهور الأوضاع، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة، وهيمنة الاقتصاد غير الرسمي، ومحدودية الاتصال الرقمي والاندماج الاجتماعي، حيث تشكل تحديات كبيرة أمام مسار النمو في المنطقة.

باء- المناقشة

١٧- في المناقشة التي تلت ذلك، سلط الخبراء الضوء على الفرص والمخاطر المرتبطة بالرقمنة، مشيرين إلى قدرتها على تحسين الإنتاجية والشفافية وإدارة المالية العامة. ومع ذلك، أُثيرت مخاوف بشأن محدودية القدرات الإحصائية اللازمة لقياس الأنشطة الرقمية، والتفاوت في اعتماد التكنولوجيا، ومخاطر فقدان الوظائف. وأكد الخبراء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومواصلة إصلاح السياسات، مشددين على الحاجة إلى التنويع والتحول الهيكلي لتحقيق قيمة مضافة وإيجاد فرص عمل، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية، لا سيما في الاقتصادات الغنية بالموارد. وأكدوا على أهمية وجود أطر تنظيمية يمكن التنبؤ بها، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص، باعتبارهما شرطين أساسيين لجذب الاستثمارات. كما أعربوا عن القلق من حالة عدم اليقين المالي الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين والآثار السلبية للتوترات الجيوسياسية على الاقتصادات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، شدد الخبراء على أهمية تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ودعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز الاعتماد على الذات اقتصاديا. وأخيرًا، شدد الخبراء على ضرورة الاستثمار المستمر في البنية التحتية لقطاعات الطاقة والرقمنة والنقل، وهو ما من شأنه أن يضع الأسس لنمو طويل الأمد.

جيم- التوصيات

١٨- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تسريع وتيرة الاستثمار في البنية التحتية لقطاعات الطاقة والرقمنة والنقل، بما في ذلك من خلال آليات التمويل المختلط، كأساس للتحول الهيكلي والتكامل الإقليمي والنمو الشامل للجميع؛

'٢' إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو استحداث القيمة المضافة، والتصنيع، والتجهيز المحلي للمواد الخام، وذلك بدعم من إصلاحات ضريبية مواتية للمستثمرين وشراكات معززة مع القطاع الخاص؛

'٣' تعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العامة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والبيانات، بما في ذلك عن طريق اتباع نهج موحد لإدارة الديون والإبلاغ عنها؛

'٤' تنفيذ سياسات ترمي إلى ضمان الاستفادة من الرقمنة وإدارة الموارد الطبيعية والإصلاحات المالية في إيجاد فرص عمل على نطاق أوسع وتحقيق نتائج إنمائية أكثر إنصافا؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تقديم توجيهات في مجال السياسات بشأن تحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل التعدين وتجهيز الموارد الطبيعية؛

'٢' تقديم الدعم التحليلي والتقني محدد الأهداف للبلدان التي تمر بحالات نزاع أو الخارجة منها، بهدف دعم المرونة الاقتصادية والانتعاش والتنمية؛

'٣' مساعدة البلدان على تعزيز نظم إدارة البيانات والحوكمة الرقمية، بما في ذلك قياس الأنشطة الرقمية والأداء في قطاع الخدمات، وتحسين الوصول إلى المنصات الدولية المعنية بشفافية الدين والتمويل بشروط ميسرة.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٩- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/44/5). وقد تم في التقييم إبراز التحسن الذي طرأ على التوقعات الاقتصادية الكلية، إلى جانب تراجع معدلات التضخم وتقلص العجز المالي. ورغم هذه التحسينات، فقد استمرت التحديات الهيكلية في تقييد وتيرة التكامل وعمقه. ورغم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

يظل تأثير ذلك على النتائج التجارية محدودا، وتستمر أوجه القصور في البنية التحتية، ومحدودية الترابط الرقمي، وعدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل، وعدم كفاية التمويل المخصص للصحة. وقد تم لفْتُ الانتباه إلى ضرورة تسريع تنفيذ الاتفاق، وتعزيز حرية التنقل وحركة اليد العاملة، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمادية، وتعزيز أنظمة الصحة والتعليم، ومعالجة أوجه الضعف المتعلقة بالديون، وتقوية أطر السلام والأمن والحوكمة.

باء- المناقشة

٢٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أنه رغم الجهود المستمرة الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، لا تزال البلدان الأفريقية تواجه تحديات هيكلية ومالية كبيرة. ودعوا إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وإصلاح النظام الضريبي، وتنويع قنوات التمويل، بهدف الحد من الاعتماد على التنمية الممولة بالديون. كما شددوا على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالنقل والربط شبكات الاتصال، باعتبارها محرّكًا للتجارة وتطوير سلاسل القيمة، وأشاروا إلى ضرورة بذل جهود حثيثة لتطوير الصناعات الاستراتيجية، بما في ذلك قطاع الفضاء، وذلك لدعم التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وأشاروا إلى أن حرية تنقل الأشخاص تظل ركيزة أساسية للتكامل، لكن العديد من القضايا بقيت دون حل، مستشهدين بالتحديات المتعلقة بأنظمة التأشيرات وإدارة الحدود والمخاوف الأمنية. كما شددوا على ضرورة إجراء إصلاحات متدرّجة في مجالات تيسير التجارة وأطر الاستثمار وتطوير البنية التحتية، مسترشدةً بأولويات واضحة على المدى القصير وأهداف قابلة للقياس، ودعوا إلى الابتعاد عن التركيز على النمو القائم على الخدمات ومنح الأولوية للقطاعات الإنتاجية التي تولد قيمة مضافة أعلى وتوفر فرص عمل وتساهم في تنويع الاقتصاد.

جيم- التوصيات

٢١- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تحديد أولويات التكامل الإقليمي على المدى القصير والمتوسط، مع التركيز على الإصلاحات المتدرجة في مجالات مثل تيسير التجارة وتطوير البنية التحتية وأطر الاستثمار، مدعومة بترتيبات محددة للتنفيذ والرصد؛

'٢' تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الإصلاح الضريبي، وتحديث إدارة الضرائب، وجذب رأس المال الخاص، وذلك للحد من الاعتماد على التمويل بالديون وتوسيع الحيز المالي المخصص للتنمية؛

’٣‘ السعي إلى إحراز تقدم ملموس في التصديق على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار الملحق بمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وذلك بطريقة تحقق التوازن بين المنافع الاقتصادية واعتبارات الأمن القومي والقدرة على التنفيذ؛

(ب) تشجيع للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

’١‘ تقديم الدعم الفني للأعضاء في توسيع قواعدهم الضريبية، وتحسين كفاءة إدارة الضرائب، وتنويع أدوات التمويل؛

’٢‘ دعم استراتيجيات التنمية الصناعية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

’٣‘ مواصلة دعم التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأطر الخاصة بحرية التنقل، مع مساعدة أعضائها في الوقت نفسه على تحقيق التوازن بين التكامل الاقتصادي واعتبارات الأمن والاستقرار.

خامسا- عرض عن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي، المكلفة بالبرامج وكبيرة الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقريرًا عن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة، ألا وهو ’’النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحوّل الاقتصادي في أفريقيا‘‘ (E/ECA/COE/44/6-E/ECA/CM/58/4). وسلطت السيدة مرسي الضوء على دور البيانات والتكنولوجيات الرائدة في إطلاق العنان للتحول الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام في العديد من القطاعات، وعلى القضايا المهمة التي تؤثر على اعتماد التكنولوجيات الرائدة في أفريقيا، والفرص المتاحة لتحقيق نمو مدفوع بالإنتاجية وتحول اقتصادي للقارة من خلال الابتكار وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات.

باء- المناقشة

٢٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز الخبراء الدور المهم للتكنولوجيات الرقمية في تحسين الحوكمة والإنتاجية. كما سلطوا الضوء على تدني مستويات الاستثمار في البحث والتطوير في أفريقيا، وضعف إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، واستمرار الاعتماد على تراكم رأس المال وتصدير المواد الخام. وتشمل القيود الهيكلية الرئيسية محدودية المهارات التقنية، وضعف أنظمة

الابتكار، وعدم كفاية السيادة على البيانات وموثوقيتها، وتشظي أطر الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات.

٢٤- وشدد الخبراء على أهمية تعزيز الذكاء الاصطناعي والسيادة على البيانات بهدف الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة لتحقيق مكاسب في الإنتاجية. وشددوا أيضًا على أن أفريقيا لا تزال تواجه عقبات رئيسية تشمل هجرة الأدمغة، وضعف استراتيجيات البحث والتطوير، وضعف التوافق بين أنظمة التعليم والاحتياجات الاقتصادية، ومحدودية الدعم المقدم للمبتكرين المحليين.

٢٥- ودعا الخبراء إلى اتخاذ إجراءات لتوطين الابتكار ومعالجة نقص المهارات، وإعادة الأدمغة المهاجرة، وإزالة العقبات التمويلية التي يواجهها المبتكرون الشباب، والاستفادة الكاملة من إمكانات الشباب الأفريقي. كما دعوا إلى تعزيز التكامل بصورة أقوى على الصعيد القاري، وتوطيد التعاون، وإلى التنسيق على نحو أوثق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما يشمل إجراء تقييمات قطرية للجهود الرامية إلى تمويل الابتكار في أوساط الشباب.

٢٦- وأكد الخبراء على ضرورة توسيع نطاق تدريب المهندسين ذوي المهارات العالية في جميع أنحاء القارة، وتعزيز الشراكات بين أفريقيا والشمال العالمي، بهدف الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة.

جيم- التوصيات

٢٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) يُشجّع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' الرفع من قيمة التمويل بهدف تعزيز الابتكار والإنتاجية، لا سيما في أوساط المبتكرين الشباب، بما يتماشى مع الالتزامات على الصعيد القاري، مثل تحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير؛

'٢' مواءمة تطوير التكنولوجيات الرائدة مع الخطط الإنمائية الوطنية من خلال استخدام استراتيجيات التمويل الابتكاري، بما في ذلك التمويل المختلط والسندات الخضراء؛

'٣' تشجيع شركات الابتكار المحلية الناشئة وإنشاء منصات لتعزيز الشمول المالي من خلال بنية تحتية مشتركة؛

'٤' مواءمة التعليم وتطوير المهارات مع متطلبات القطاعات عالية الإنتاجية، لا سيما قطاع الصناعات؛

'٥' إشراك القطاع الخاص بنشاط في تنفيذ السياسات التي توائم المهارات مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة التطورات التكنولوجية وديناميكيات الابتكار والمتطلبات المتزايدة للثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0)؛

'٦' تعزيز استقلالية البيانات والسيادة على الذكاء الاصطناعي بهدف الحد من الاعتماد على الخارج، وتعزيز أنظمة واستراتيجيات البيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

(ب) تُشجع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' دعم أعضائها في وضع أطر لتحديد أولويات اعتماد التكنولوجيات الرائدة ورصدها، ولتعزيز الحوكمة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبيانات، والأمن السيبراني؛

'٢' دعم أعضائها في وضع أطر قانونية ومؤسسية أقوى لاتخاذ قرارات شاملة وتستند إلى البيانات، لا سيما في القطاعات الاقتصادية الحيوية؛

'٣' دعم التعاون الإقليمي وفيما بين البلدان في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك تطوير التكنولوجيات؛

'٤' تقديم الدعم التقني أعضائها لوضع إطار قاري لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك في مجال الصناعات الاستخراجية، مع وضع حد أدنى من المتطلبات فيما يتعلق بالمزايا الممنوحة للبلدان الأفريقية؛

'٥' تقديم الدعم التقني لأعضائها في إنشاء مراكز تَمَيُّز متخصصة في الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات وإدارتها.

سادسا– القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف– تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦

باء– تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

١– العرض

٢٨– في إطار البندين الفرعيين ٦ (أ) و(ب)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦ (E/ECA/COE/44/7)، والتقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/44/8).

٢– المناقشة

٢٩– في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الخبراء عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة لدعم أولويات التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وإدارة الديون، والدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، والتكامل الإقليمي. وأكدوا على أهمية الحديث بصوت أفريقي واحد في المحافل العالمية، بما في ذلك مجموعة العشرين. وفيما يتعلق باستفسارهم عن التأثير الذي قد يحدثه الصوت الأفريقي الواحد في إعادة هيكلة الديون، أشاروا إلى العمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية أدى إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية الإقليمية، وإعادة هيكلة ديون الدول الأعضاء، وشددوا على الحاجة إلى مزيد من الأدلة على هذا التأثير على المستوى القطري.

٣٠– وأبرز الخبراء العوائق التي تحد من تدفقات التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ إلى أفريقيا، وشددوا على أهمية تبادل الخبرات بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء.

٣١– وإدراكا للاتجاهات الحمائية المتزايدة التي قد تقوض فعالية الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتؤدي إلى تراجع الصناعة، شدد الخبراء على ضرورة دعم تنفيذ الاتفاق من خلال عمل مستدام لضمان التأييد على المستوى الوطني ومعالجة القضايا العملية، بما في ذلك قواعد المنشأ وإعادة الشحن، بهدف تعزيز القيمة المضافة والتصنيع. وفي هذا الصدد، دعوا إلى تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٢- وطلب الخبراء تقديم دعم إضافي لتعزيز الجدارة الائتمانية السيادية وتطوير أسواق رأس المال، وتيسير بناء القدرات والتعلم من الأقران في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية، فضلا عن وضع نُهُج للتمويل بغية تعزيز القدرة على الصمود في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات.

٣- التوصيات

٣٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تعزيز تعبئة الموارد المحلية وإدارة الديون، بما في ذلك عن طريق الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين إدارة الضرائب، وتقديم الخدمات؛

'٢' التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال معالجة التحديات التي تواجه التنفيذ؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة تقديم الدعم لموقف أفريقي مواحد بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي وإعادة هيكلة الديون؛

'٢' تعزيز دعمها للتصنيفات الائتمانية السيادية لأعضائها، وتطوير أسواق رأس المال، ووضع وكالة التصنيف الائتماني الأفريقية حيّز الخدمة؛

'٣' دعم أعضائها من خلال بناء القدرات والتعلم من الأقران في مجال الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية؛

'٤' استخدام أدوات رصد وتقييم فعالة لتتبع أثر عملها على المستوى القطري والإبلاغ عنه.

'٥' التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتقديم مساعدة تقنية مُصمَّمة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة لأعضائها في مجالات الوصول إلى تمويل المناخ، وعمليات الاعتماد، وبناء القدرات لإعداد المشاريع، وصياغة الاستثمارات المناخية من منظور المخاطر والعوائد.

جيم- تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الحادية عشرة وأنشطة المتابعة

دال- تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١- العرض

٣٤- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ج) و(د)، قدم ممثلو الأمانة تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الحادية عشرة وأنشطة المتابعة (E/ECA/COE/44/9)، وتقرير الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/ECA/COE/44/10/Rev.1).

٢-المناقشة

٣٥- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب الخبراء بالتقريرين وأثنوا على الأمانة لما أنجزته من عمل بشأن هذين التقريرين. وأكدوا على ضرورة الحصول على صورة واضحة وشاملة للتقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرين إلى أن العديد من البلدان تواجه تحديات كبيرة.

٣٦- وتم الإعراب عن مخاوف من أن بعض البلدان تتخلف عن الركب في مسيرتها نحو بلوغ مرتبة البلدان متوسطة الدخل، وأنه حتى تلك التي صُنفت بالفعل على أنها بلدان متوسطة الدخل لا تبدو أمامها سوى آفاق محدودة للانتقال إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل. وفي سياق تسليط الضوء على أهمية رصد التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نموًّا نحو الخروج من هذه الفئة، أشار الخبراء إلى أنه لابد من تحقيق نمو مستدام لتسريع التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

٣٧- وأكد الخبراء على التحدي المتمثل في ربط تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على الصعيد الوطني، ودعوا إلى الالتزام بنهج ''خطتان، وإطار واحد''، الذي يفضي إلى تحسين تنسيق عملية التنفيذ هذه، وإلى اتخاذ إجراءات أقوى على الصعيد الوطني، وإلى توفير مزيد من الدعم لتمكين البلدان من تنفيذ الخطتين بنجاح. وفيما يتعلق بضمان المساءلة وإحراز التقدم، شددوا على الدور الحاسم الذي يتعين أن تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، من خلال الاعتماد مجددا على نهج ''خطتان، وإطار واحد''، لدعم التخطيط على الصعيد الوطني، ولتنفيذ عمليات الرصد والإبلاغ بشأن الخطتين.

٣-التوصيات

٣٨- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) يُشجَّع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تسريع تنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛

'٢' مواءمة استراتيجيات التنمية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) تُشجّع اللجنة الاقتصادية على ما يلي:

'١' تكثيف الدعم الذي تقدمه لأعضائها في مجال التخطيط الإنمائي القائم على البيانات والإبلاغ المتكامل، بما في ذلك في جهودهم الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية لإنتاج واستخدام بيانات عالية الجودة من أجل رسم سياسات قائمة على الأدلة؛

'٢' مساعدة أعضائها، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى، على مواءمة أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال أطر وطنية متكاملة للتخطيط والتنفيذ والإبلاغ، بما في ذلك تقديم مساعدة تقنية موجهة وخدمات استشارية في مجال السياسات؛

'٣' مواصلة توسيع وتعزيز لوحة المعلومات ومختبرات البيانات الخاصة بها لرصد أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بهدف تعزيز توافر بيانات عالية الجودة ومقدمة في الوقت المناسب وقابلة للاستخدام وتحسين عرضها بيانيا، وذلك لدعم عملية وضع سياسات قائمة على الأدلة، وتحسين متابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتعزيز الشفافية والتنسيق.

هاء- الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٧

١- العرض

٣٩- في إطار البند الفرعي ٦ (هـ)، عرض ممثلو الأمانة موجزا للخطة البرنامجية والميزانية المقترحتين لعام ٢٠٢٧ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٥ (E/ECA/COE/44/11).

٢- المناقشة

٤٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أحاط الخبراء علما بالخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٧ ورحبوا بالميزانية المقترحة للأبواب ١٨ (الذي يشمل الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) و١١ و٢٣، والتي تبلغ ١١٩,٨ مليون دولار، وأُعدّت على أساس التقديرات المنقحة لعام ٢٠٢٦، دون أي زيادة. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى التغييرات التنظيمية التي أُجريت بهدف زيادة التركيز الاستراتيجي للجنة الاقتصادية وتعزيز تأثيرها في مجال التنمية.

٤١- وأقر الخبراء بالتزام الأمانة المستمر مع البلدان الخارجة من النزاعات والقيود المرتبطة بذلك، مشيرين إلى أهمية التدخلات المصممة خصيصا، بما في ذلك بناء القدرات وتعبئة الموارد ودعم التكامل الإقليمي، وسلطوا الضوء على أهمية تعزيز الدعم المقدم للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطنية والتكامل الإقليمي. وأكدوا على ضرورة تعزيز المساعدة في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الرامية إلى تحسين المشاركة في التجارة بين الدول الأفريقية، وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار المستدام. كما أكدوا مجددا على أهمية تعبئة الموارد المحلية والدولية، وتعزيز أسواق رأس المال المحلية، وتوسيع نطاق الشمول المالي ليشمل النساء والشباب.

٤٢- ودعا الخبراء أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى بذل جهود منسقة في مجال الدعوة لتأمين التمويل اللازم في سبيل تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها.

٤٣- وأُشير خلال المناقشة إلى أن الموارد المتاحة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني تظل متاحة لأعضاء اللجنة بناءً على طلبهم ووفقا للإجراءات المعمول بها.

٣- التوصيات

٤٤- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت الخبراء جنة التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تعزيز التنسيق بين بعثاتهم الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بهدف التوعية ببرنامج اللجنة وميزانيتها لعام ٢٠٢٧ دعوة والدفاع عنه بشكل جماعي؛

'٢' تقديم طلبات إلى اللجنة الاقتصادية للحصول على المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التمويل الابتكاري، وتطوير أسواق رأس المال، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وتطوير سلاسل القيمة؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة دعم أعضائها في تعزيز مبادرات التمويل الشامل للجميع، لا سيما تلك الموجهة للشباب والنساء، من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات، وتيسير الشراكات فيما يتعلق بالتنمية على الصعيد الوطني، والتجارة، والتحول الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية؛

'٢' زيادة الدعم المقدم للبلدان الخارجة من النزاعات من خلال برامج مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها المؤسسية والإنمائية المحددة، لا سيما في مجالات التجارة، والحوكمة الاقتصادية، وتنمية القطاع المالي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

'٣' مواصلة تعزيز التعاون مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بهدف تعزيز التناسق، وزيادة أثر البرامج، وتحسين تنفيذ الأنشطة في جميع المناطق دوون الإقليمية.

واو- التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١- لجنة تنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والبنية التحتية، والصناعة والتكنولوجيا

٢- اللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية التابعة للأمم المتحدة لأفريقيا

٣- اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية، والفقر، والشؤون الجنسانية

(أ) العرض

٤٥- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثلو الأمانة تقرير اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والبنية التحتية، والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الرابعة (E/ECA/COE/44/12)، وتقرير اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا عن اجتماعها الحادي عشر (E/ECA/COE/44/13)، وتقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية، والفقر، والشؤون الجنسانية عن دورتها السادسة (E/ECA/COE/44/14).

(ب) المناقشة

٤٦- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الخبراء على الأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها تعزيز قاعدة أفريقيا الصناعية والتكنولوجية والقدرات الفضائية في أفريقيا.

٤٧- وسلط الخبراء الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بالاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة الأفريقية، ودعوا إلى تسريع التصديق على بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس للمنطقة، وتحسين فرص حصول الشباب ورواد الأعمال على التمويل، وتوسيع نطاق مبادرات الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة التجارة من خلال المنصات الرقمية.

٤٨- كما سلط الخبراء الضوء على أوجه عدم المساواة الهيكلية في أسواق العمل، لا سيما أوجه التفاوت بين الجنسين، بما في ذلك مشاركة النساء المحدودة في قطاعات مثل التعدين، وضرورة معالجة العوائق البنيوية التي تحول دون إدماجهن.

٤٩- وتمت مناقشة دور البيانات الضخمة والأنظمة الرقمية في تعزيز الحصول العادل على الفرص، مع الدعوة إلى وضع أطر حوكمة أقوى واتباع نُهج منسقة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٠- كما سلط الخبراء الضوء على الثغرات الموجودة في النظم الإحصائية، وحثوا البلدان على تحسين تسجيل الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الحسابات القومية، وتعزيز نظم البيانات المراعية للمنظور الجنساني.

٥١- وأكدوا على ضرورة الاستخدام الأخلاقي للبيانات الجغرافية المكانية وإدماجها في خطط التنمية الوطنية، وحماية البيانات وإخفاء هويتها، ووجود أطر عمل وأدوات ملائمة لقياس الفقر متعدد الأبعاد ومعالجته في جميع أنحاء القارة.

(ج) التوصيات

٥٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تسريع التصديق على بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه، بما في ذلك من خلال توسّع المصارف المركزية الأفريقية في استخدام نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية.

'٢' وضع وتنفيذ إطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من أجل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وفقًا للمعايير الأخلاقية؛

'٣' الاعتراف بأهمية الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقدير قيمتها من خلال إجراء استطلاعات منتظمة عن استخدام الوقت وتجميع الحسابات الفرعية المتعلقة بالإنتاج المنزلي؛

’٣‘ تعزيز النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية، بما في ذلك من خلال دمج مقاييس الفقر متعددة الأبعاد والبيانات المراعية للمنظور الجنساني والمعلومات الجغرافية المكانية في التخطيط الإنمائي؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

’١‘ دعم أعضائها في تسريع عملية تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدراجه في القوانين والأطر الوطنية؛

’٢‘ دعم أعضائها في دمج الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في نُظُمهم المتعلقة برصد المسائل الجنسانية والإبلاغ عنها، وتكييف هذه الأداة لتوجيه عمليات البرمجة بشكل أكثر دقة؛

’٣‘ تقديم المساعدة التقنية لأعضائها لتحسين قدرة نظمهم الإحصائية الوطنية من أجل قياس الفقر متعدد الأبعاد، وإنتاج بيانات على المستوى دون الوطني، وتنفيذ أطر المعلومات الجغرافية المكانية؛

’٤‘ دعم أعضائها في إجراء دراسات استقصائية منتظمة عن استخدام الوقت بشأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، فضلاً عن إعداد حسابات فرعية لإنتاج الأسر المعيشية؛

’٥‘ دعم أعضائها في تعزيز التعاون الحكومي الدولي بغرض تبادل المعارف والخبرات في مجال إدارة البيانات الضخمة، والاستفادة من قواعد البيانات الموجودة في جميع أنحاء القارة.

٤- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

(أ) العرض

٥٣- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بأعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/44/15).

(ب) المناقشة

٥٤- في المناقشة التي تلت ذلك، أشاد الخبراء بالمعهد على عمله في تنفيذ أنشطة حسب الطلب في مجال تنمية القدرات، تستجيب لاحتياجات أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ورحبوا بإعادة التنظيم الاستراتيجي للمعهد في إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠٢٦-

٢٠٣٠. وأعربوا عن تضامنهم مع المعهد فيما يتعلق بتأثير المتأخرات المستحقة مقابل أعماله، وشجعوا أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تسوية اشتراكاتهم.

(ج) التوصيات

٥٥- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' الوفاء بالتزاماتهم القانونية التي تقضي بالمساهمة في ميزانية المعهد السنوية؛

'٢' المشاركة بنشاط مع المعهد في تحديد الاحتياجات في مجال تنمية القدرات، حتى تظل برامجه معتمدة على الطلب ومنسجمة مع أولويات التنمية الوطنية؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة الاستعراض الاستراتيجي لنموذج أعمال المعهد بهدف التكيف مع البيئة العالمية والإقليمية المتغيرة؛

'٢' دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد للمعهد، بما في ذلك من خلال برنامج متكامل لتنمية القدرات وترتيبات تمويل متنوعة، بهدف تعزيز الاستدامة المالية للمعهد وتوسيع نطاق عمله في جميع أنحاء القارة.

٥- اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

٦- الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية

(أ) العرض

٥٦- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثلو الأمانة تقارير اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء المعنية بالمناطق دون الإقليمية في أفريقيا عن دوراتها (E/ECA/COE/44/16, E/ECA/COE/44/17, E/ECA/COE/44/18, E/ECA/COE/44/19)، وقدموا تقريرًا شفويًّا عن الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

(ب) المناقشة

٥٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أشاد الخبراء بالمكاتب دون الإقليمية للدعم محدد الهدف والفعال الذي تقدمته لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، والتحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ورحبوا بالأعمال التحليلية التي أُجريت بشأن الرقمنة، والقطاع غير الرسمي، وتمويل إجراءات مكافحة تغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، والسياحة المستدامة، معترفين بأهمية تلك الأعمال في سياقات التنمية الخاصة بمختلف المناطق دون الإقليمية. كما أشاد الخبراء باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجهودها الرامية إلى تعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام، ولدورها في الدفاع عن مصالح الشباب والنساء في المحافل الإقليمية والدولية.

(ج) التوصيات

٥٨- في ضوء العرض الذي قُدّم والمناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تسريع عملية الرقمنة في أنظمة إدارة الضرائب وإدارة المالية العامة، بهدف توسيع الوعاء الضريبي، والحد من عدم المساواة الضريبية، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛

'٢' الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والربط بشبكات الاتصال، واعتماد أطر لتبادل البيانات عبر الحدود وأنظمة جمركية آلية، بهدف تسهيل التجارة الإقليمية ودعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' وضع وتنفيذ استراتيجيات تستفيد من الاقتصاد الأزرق والسياحة المستدامة وسلاسل القيمة الخضراء باعتبارها محركات للتنويع الاقتصادي والنمو الشامل للجميع، لا سيما من خلال زيادة الفرص وتعزيز القدرات للشباب؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة تقديم الدعم التحليلي والتقني المصمم خصيصا وفقا لمجال تركيز كل مكتب دون إقليمي، مع مراعاة السياقات دون الإقليمية والمزايا النسبية؛

'٢' تعزيز دعمها للبلدان الخارجة من النزاعات وتلك التي تواجه مخاطر مناخية متزايدة، من خلال تدخلات تعزز المرونة الاقتصادية والتعافي والتنمية المستدامة.

زاي- تقرير عن تنفيذ برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٤

حاء- برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

١- العرض

٥٩- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ز) و(ح)، قدم ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤ (E/ECA/COE/44/20) والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا (E/ECA/COE/44/21).

٢- المناقشة

٦٠- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد الخبراء على أهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور لمعالجة التحديات المستمرة في مجال العبور، مؤكدين على ضرورة مواءمة الأنظمة الوطنية مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالعبور، ومشيرين إلى أن تنفيذ الالتزامات من هذا القبيل غالبًا ما يظل مقيدًا بالسياسات الوطنية والآليات المحدودة لحل المشكلات المتعلقة بالعبور. ويعد تحسين التعاون الإقليمي وإجراء تقييمات دورية ضروريين لتعزيز كفاءة النقل العابر والتكامل. وعلاوة على ذلك، بيّن الخبراء ما لديهم من مخاوف بشأن استدامة الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا، مشيرين إلى أنه على الرغم من عدم عودة أي بلد إلى تلك الفئة بعد خروجه منها، فقد واجهت عدة بلدان تأخيرات في الخروج منها بسبب تزايد أعباء الديون والصدمات الخارجية، مثل جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتزايد أعباء الديون.

٣- التوصيات

٦١- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) يُشجَّع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من البلدان النامية غير الساحلية أو أقل البلدان نموًّا على ما يلي:

'١' مواءمة الخطط الإنمائية والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية مع أولويات برنامج عمل الدوحة وبرنامج عمل أوازا، مع كفالة الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية من خلال الاستثمار في القدرات على التكيف والقدرات الإنتاجية، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيزها؛

(ب) يُشجَّع أعضاء اللجنة الاقتصادية من البلدان النامية غير الساحلية على تطبيق الالتزامات الدولية المتعلقة بالعبور في السياقات الوطنية ومواءمتها مع السياسات واللوائح الوطنية؛

(ج) يُشجَّع أعضاء اللجنة الاقتصادية من أقل البلدان نموًّا على ضمان قيامهم بوضع استراتيجيات انتقال سلسة قبل الخروج من فئة أقل البلدان نموًّا، بهدف الحفاظ على وضعهم بعد الخروج من تلك الفئة؛

(د) تُشجّع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تقديم المساعدة التقنية لدعم مواءمة الأطر الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة وبرنامج عمل 'أوازا'، وتعزيز قدرات الرصد والإبلاغ؛

'٢' مساعدة أعضائها على تعزيز تيسير التجارة، وخفض تكاليف التجارة، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' تعزيز البنية التحتية والربط بشبكات الاتصال على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المبادرات العابرة للحدود؛

'٤' تيسير تبادل المعارف، والتعلم من الأقران، والحوار الإقليمي بهدف تسريع التنفيذ الفعال لبرامج العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سابعا- موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها، وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٦٢- قدم ممثل عن الأمانة مذكرةً بشأن موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها، وموضوعها (E/ECA/COE/44/22). واقتُرح عقد الدورة التاسعة والخمسين في آذار/مارس ٢٠٢٧، وذلك في مقر اللجنة في أديس أبابا، ما لم يقترح أحد أعضائها استضافتها، وذلك في إطار أحد المواضيع التالية، التي صاغتها اللجنة من خلال عملية تشاورية ويجري تقديمها إلى لجنة الخبراء للنظر فيها:

(أ) الخيار الأول: 'تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية'؛

(ب) الخيار الثاني: 'من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا لتحقيق التصنيع والنمو الأخضر'؛

(ج) الخيار الثالث: 'استعادة السيادة المالية لأفريقيا في سبيل النهوض بتنمية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود'.

باء- المناقشة

٦٣- في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الخبراء عن تفضيلهم موضوع 'تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية' للدورة التاسعة والخمسين، مشيرين إلى طبيعته الاستشرافية، نظرا لوجود أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل في أفريقيا، كما أنه يشكل امتدادا لموضوع الدورة الحالية. وعلاوة على ذلك، جاء هذا الموضوع استجابة لأحد التحديات الأكثر إلحاحًا وشمولا التي تواجهها أفريقيا، ألا وهو الحاجة إلى الاستفادة من الإمكانات الديموغرافية للقارة من خلال إيجاد فرص العمل، وتحسين قابلية التوظيف، ومواءمة مهارات الشباب مع متطلبات سوق العمل.

٦٤- وأكد الخبراء أن مستقبل أفريقيا الاستراتيجي يرتبط بشكل متزايد بالمعادن الحيوية والتصنيع الأخضر وإضافة القيمة، واقترحوا النظر في اعتماد موضوع 'من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا لتحقيق التصنيع والنمو الأخضر' للدورة الستين للمؤتمر. وسيمكّن تحديد موضوع الدورة الستين في هذه المرحلة من إجراء تحليل دقيق ويتيح إجراء استعدادات شاملة ومتعمقة قبل انعقاد الاجتماع بفترة كافية.

٦٥- وعرضت الكاميرون استضافة الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار الموضوع الذي حظي بالتفضيل.

جيم- التوصيات

٦٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تُعقد الدورة التاسعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان 'تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية'.

(ب) تُعقد الدورة الستون للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان 'من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا من أجل التصنيع والنمو الأخضر'.

(ج) يَنظرُ الوزراء في عرض الكاميرون استضافةَ الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار الموضوع الذي حظي بالتفضيل.

ثامنا – مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦٧- لم تثر أي مسائل أخرى

تاسعًا–النظر في التقرير الصادر عن اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال].

٦٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت لجنة الخبراء في مشروع تقرير اجتماعها إلى جانب النظر في مشاريع القرارات التي ستقدم إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للنظر فيها واعتمادها. وقد أدلى العديد من الخبراء بتعليقات واقترحوا تعديلات على التقرير. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. ولم تَرد أي تعديلات على مشاريع القرارات المرفقة بهذا التقرير لينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

عاشرًا– اختتام الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الخبراء [البند ١٠ من جدول الأعمال].

٦٩- أدلى بملاحظات ختامية كل نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ورئيس المكتب.

٧٠- ففي كلمتها، عرضت نائبة الأمين التنفيذي العديد من الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع، ومنها أهمية تسريع التحول الهيكلي من خلال أطر تقودها البلدان لتحديد القطاعات الكفيلة بتحقيق مكاسب في الإنتاجية؛ وبناء نظم لحوكمة البيانات وبنية تحتية رقمية قوية، وضمان السيادة على البيانات، وتعزيز الوعي بالذكاء الاصطناعي؛ وتعزيز الأمن السيبراني؛ وتعبئة التمويل المستدام مع تعزيز تعبئة الموارد المحلية؛ وتحسين الحوكمة المالية؛ والاستثمار في البحث والتطوير الشامل ورأس المال البشري؛ وتعميق التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي.

٧١- وأشار رئيس المكتب إلى أن التقرير وتوصياته يعكسان الآراء الجماعية لكافة الخبراء بشأن القضايا التي نوقشت على مدى الأيام الثلاثة الماضية. وقال، بما أن الكاميرون تتولى رئاسة المكتب، فستعمل مع الأمانة على تقديم التقرير إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦. كما أعرب عن امتنانه للمكتب المنتهية ولايته، وحكومة المغرب، وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومقدمي الخدمات على النجاح في تنظيم الاجتماع.

٧٢- وعقب الإدلاء بتلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع عند الساعة ١٩/٢٥ من مساء يوم الاثنين، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦.

مرفق

مشاريع القرارات المعروضة لينظر فيها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

فيما يلي نصوص مشاريع القرارات التي أقرّتها لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وذلك لينظر فيها مؤتمر الوزراء واعتمادها المحتمل من قبله.

ألف- الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٧

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في وضع تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياقه الصحيح وتفعيله، وفقا لتوجيهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، وذلك على نطاق برامجها الفرعية التسعة ووفقا لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة بهدف التركيز بشكل أكبر على الأولويات الناشئة ومواءمتها مع أولويات القارة الأفريقية في مجال التنمية ومع تطلعاتها، لا سيما التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] ولتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يحيط علمًا بالتقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة للجنة لعام ٢٠٢٦،[٢] والتي أُجريت في إطار 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' وأقرتها الجمعية العامة،[٣]

وإذ يحيط علمًا أيضًا بالتغييرات التنظيمية التي أُجريت بهدف تعزيز الكفاءة البرنامجية والفعالية التنظيمية للجنة، على النحو المبين في المذكرة الإدارية التي قدمها الأمين التنفيذي للجنة إلى مؤتمر الوزراء خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،[٤]

---

[١] قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

[٢] A/80/400، الجزء الرابع-ب-٣٨.

[٣] قرار الجمعية العامة رقم ٨٠/٢٤٢.

[٤] E/ECA/COE/44/INF/2–E/ECA/CM/58/INF/4

وإذ يرى أن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبًا بالأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى زيادة تعرضها للصدمات وللتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية السريعة،

وإذ يدرك أن الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٧ تعكسان نتائج مراجعة الإنفاق والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لتعزيز تنفيذ توجهها البرنامجي الاستراتيجي، وذلك بهدف تيسير تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة،

وبعد الاطلاع على الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٧، اللتين سُلّط الضوء فيهما على الغايات وأهم الأهداف المتوقعة والنتائج المتوخاة لجميع البرامج الفرعية،

١- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل من أجل تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛

٢- يوافق على الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة لعام ٢٠٢٧.

باء- النهوض بالطاقة المستدامة لتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد مجددًا التزام الدول الأفريقية بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى بُنًى تحتية متكاملة للطاقة وفي المجال الرقمي باعتبار ذلك أساسًا للتحوّل والنمو الشامل للجميع في القارة،

وإذ يؤكد مجددًا أيضا التزام الدول الأفريقية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[١] لا سيما الهدف ٧ (طاقة نظيفة بأسعار معقولة) والهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)،

وإذ يضع في اعتباره مبادئ وأهداف التعاهد الرقمي العالمي،[٢] الذي يسعى إلى تعزيز مستقبلٍ رقمي منفتح وحر وآمن للجميع، وإدراكا منه لأهميته في النهوض ببُنى تحتية وخدمات رقمية مستدامة وشاملة للجميع وتتسم بالمرونة في جميع أنحاء أفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره أيضًا أن البُنى التحتية الموثوقة في مجال الطاقة وفي المجال الرقمي تكتسي أهمية حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتحوّل الاقتصادي في أفريقيا،

وإذ يلاحظ الزيادة السريعة في توليد البيانات، والحاجة المتزايدة إلى التخزين الآمن والمستدام للبيانات، وما لمراكز البيانات من إمكانات تجعلها قادرة على دعم التنويع الاقتصادي والابتكار في جميع أنحاء القارة،

وإذ يضع في اعتباره التطورات التي حدثت مؤخرًا في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة، والتي أدت إلى ارتفاع كبير في استهلاك الطاقة يستوجب إعمال حلول مستدامة في مجال الطاقة،

وإذ يضع في اعتباره أيضًا أن استخدام الطاقة للأغراض الإنتاجية، بما في ذلك في مراكز البيانات، من شأنه المساهمة في الحد من مخاطر الاستثمارات في قطاع الطاقة عن طريق تعزيز طلب ثابت وموثوق على الكهرباء.

وإذ يقر بالتحديات المستمرة التي تواجهها العديد من البلدان الأفريقية، ومن ذلك ضعف الحصول على الكهرباء، وعدم استقرار شبكات الطاقة، وعدم كفاية

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٩، المرفق الأول.

الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وجميعها يعوق تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة للجميع،

وإذ ينوّه بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، لا سيما صياغة 'استراتيجية وخطة عمل من أجل الانتقال في مجال الطاقة'، وكذلك بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهيئات الإقليمية الأخرى للنهوض بالحلول المستدامة للطاقة وبالتحول الرقمي،

وإذ يدرك أن برنامج تنمية البُنية التحتية في أفريقيا يولي أولوية لبناء مراكز البيانات الذي يشكل حجر الزاوية للاقتصاد الرقمي، باعتباره عنصرا أساسيا في مشاريعه المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ ينوّه بأوجه التقدم التي تحققت في دمج تكنولوجيات الشبكات الذكية وموارد الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، وهو ما يدعم الابتكار والكفاءة والتنمية في جميع أنحاء القارة،

وإذ يقر أيضًا بأن البنية التحتية الإقليمية للطاقة، بما في ذلك المجمعات الإقليمية للطاقة، تكتسي أهمية بالغة في تدعيم أهداف الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بتوفير إمدادات الطاقة الموثوقة والعابرة للحدود اللازمة للتجارة الرقمية والتنمية الصناعية وتكامل الأسواق القارية،

١- يدعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معا على توسيع نطاق أنظمة الطاقة الحديثة والشبكات الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات، وعلى سد الفجوات الرقمية والفجوات في مجال الطاقة وعلى دعم التنمية الشاملة للجميع؛

٢- *يدعو* اللجنة إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومع شركائها على تقييم الاحتياجات من الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على مراكز البيانات في القارة، وعلى وضع إطار شامل من أجل التطوير المشترك للبُنى التحتية للطاقة ومراكز البيانات في أفريقيا، بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية؛

٣- *يشجع* اللجنة على العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية بشأن الكفاءة في مجال الطاقة والأثر البيئي والسيادة على البيانات والأمن الرقمي، من أجل الإدارة المستدامة لمراكز البيانات في جميع أنحاء القارة؛

٤- *يناشد* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء حشد المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة لفائدة البنية التحتية للطاقة المستدامة، مع التركيز بوجه

خاص على توسيع وتحديث مجمّعات الطاقة الإقليمية، وتعزيز الطاقة المتكاملة، وتحسين البُنى التحتية الرقمية، لضمان إمدادات طاقة مستقرة عابرة للحدود تكون قادرة على دعم الاقتصاد الرقمي والقاعدة الصناعية المتناميين في القارة؛

٥- *يهيب* بالمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وبالشركاء الإنمائيين زيادة ما يقدمونه من تمويل للمبادرات المتكاملة في مجال الطاقة المستدامة ومراكز البيانات في أفريقيا زيادةً كبيرةً، وذلك بإنشاء آليات للتمويل الابتكاري، مثل التمويل المختلط، والضمانات بشأن المخاطر الجزئية، ورأس المال المخصص لتغطية الخسائر الأولى، بهدف الحد من المخاطر المتصلة بالاستثمارات، وتحرير رأس المال الخاص، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص؛

٦- *يشجع* الدول الأعضاء على العمل، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والشركاء الإنمائيين، على تطوير وتعزيز أسواق رأس المال المحلية من أجل حشد الموارد المحلية للاستثمار في البنى التحتية على المدى الطويل، والعمل في الوقت نفسه على تحسين توافر البيانات المتعلقة بتمويل المشاريع وشفافيتها وجودتها، لتمكين المستثمرين من إجراء تحليلات منصفة ودقيقة للمستثمرين بشأن المخاطر والعوائد؛

٧- *يدعو* اللجنة وشركاءَها إلى مواصلة تقديم الدعم لأعضاء اللجنة عن طريق تنفيذ برامج بناء القدرات التي تعزز رأس المال البشري المحلي، مع التركيز بوجه خاص على زيادة مشاركة النساء والشباب، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز مبادرات تبادل المعرفة لتشجيع تطوير وتنفيذ نماذج تجارية قابلة للتطبيق بغية تسريع عجلة تطوير الطاقة المستدامة دعما لمراكز البيانات؛

٨- *يطلب* من اللجنة تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز بشأن هذه المبادرات في أفريقيا، لا سيما عن النتائج القابلة للقياس والتوصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها مستقبلًا.

جيم- إعادة تنظيم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٧١ ألف (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي كُلّفت بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء وتيسير التعاون الدولي دعما للتنمية الأفريقية،

وإذ يشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة ٧٩/٣١٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٢٥، الذي رحبت فيه الجمعية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة كي تواكب عالما متغيرا ولجعلها قادرة على التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل من خلال مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٨٠/٢٤٢ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، الذي أيّدت فيه الجمعية التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦،[(١)]

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي بشأن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦،[(٢)] الذي يسلط الضوء على النتائج التي حققتها اللجنة في جميع مجالات برامجها،

وإذ يقر بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لإعادة تنظيم نفسها وتوجهاتها البرنامجية،

وبعد الاطلاع على مذكرة الأمين التنفيذي بشأن التغييرات التنظيمية التي طرأت مؤخرا على أمانة اللجنة،[(٣)]

١- *يشير إلى* مراجعة تنقيح الاحتياجات من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وإعادة تعديل الهيكل التنظيمي، اللذين تم تنفيذهما بهدف تعزيز التنسيق الداخلي، وتحسين التعاون بين الشُّعب، والتقليل من التشظي، وتعزيز الكفاءة العامة في سياق مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'؛

٢- *يشير أيضا* إلى التعديلات الإضافية التي أُجريت على برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف زيادة تعزيز الكفاءة والفعالية، وتعزيز الاتساق، وتقوية أوجه التآزر، والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات أعضاء اللجنة؛

(١) A/80/400, part IV.B.38

(٢) E/ECA/COE/44/7

(٣) E/ECA/COE/44/INF/2–E/ECA/CM/58/INF/4

٣- *يلاحظ مع التقدير* أن إعادة التنظيم المقترحة لا تُبدّل الولايات الحكومية الدولية أو نطاق التغطية الجغرافية للجنة؛

٤- يأذن للجنة بإعادة تنظيم برنامج عملها من خلال تبسيط هيكل شُعبها وأقسامها؛

٥- *يأذن كذلك* بتغيير اسم الشعبة المعنية بالشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية إلى 'شعبة التنمية الاجتماعية الاقتصادية'، وتغيير اسم البرنامج الفرعي ٦، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى 'التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب'، وتغيير اسم البرنامج الفرعي ٩، الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية، إلى 'الفقر والسياسات الاجتماعية والاقتصادية'، ويطلب تعديل أهداف هذين البرنامجين الفرعيين وفقا لذلك؛

٦- *يأذن للجنة كذلك* بتنقيح هدف ومجال تخصص البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، لجعل تنفيذها للبرامج منسجما بصورة أفضل بحيث يكون تركيزه على النمو المتسارع والشامل للجميع والتنمية المستدامة أوسع نطاقا وأكثرَ تكاملا، مع زيادة التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية، وتمويل التنمية، والإدارة المالية، والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي؛

٧- *يطلب من* الأمين التنفيذي مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بتحسين الفعالية والكفاءة، وتعزيز اللجنة بشكل أكبر حتى تظل مهيأة بشكل كامل لأداء مهامها.